

التسهيلات الجمركية في الجزائر: الإجراءات القانونية وأثرها على الإقتصاد

الوطني

*Customs facilitations in Algeria: Legal procedures and their impact on the national economy*نهلة بوالبردة*¹Nehla BOULBERDAA *¹¹ جامعة قسنطينة 03 صالح بوبنيدر، (الجزائر)، nehla.boulberdaa@univ-constantine3.dz

تاريخ النشر: 2025/12/29

تاريخ القبول: 2025/12/05

تاريخ الإرسال: 2025/10/15

Abstract :

This article examines the legal procedures concerning the customs facilitations which play crucial role in supporting the Algerian economy through simplifying the customs process, adopting privileges regarding the authorized economic operator system and economic customs systems as well, and decreasing the financial burdens on the economic operator. Which contribute in raising the competitiveness of institutions, supporting the local and foreign investment and maintaining a balanced trade balance

Keywords: Customs Facilitations, Legal Procedures, Algerian Economy.

ملخص:

يعالج هذا المقال الإجراءات القانونية الموجهة للتسهيلات الجمركية، التي تلعب دورا محوريا في دعم الإقتصاد الجزائري، من خلال تبسيط عملية الجمركة، واعتماد إمتيازات في إطار نظام المتعامل الإقتصادي المعتمد والأنظمة الجمركية الإقتصادية، وتخفيف الأعباء المالية عن المتعاملين الإقتصاديين، بما يسهم في رفع القدرة التنافسية للمؤسسات، تحفيز الإستثمار المحلي والأجنبي، والمحافظة على توازن الميزان التجاري.

الكلمات المفتاحية: التسهيلات الجمركية، الإجراءات القانونية، الإقتصاد الجزائري.

* المؤلف المرسل.

1. مقدمة

تعد الجمارك عنصرا أساسيا في البنية الاقتصادية لأي دولة، إذ تؤدي دورا محوريا في الربط بين التجارة الدولية والسياسات الاقتصادية الداخلية، إلى جانب مساهمتها في حماية الإقتصاد الوطني وتنظيم حركة البضائع عبر الحدود. وفي ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها الإقتصاد العالمي، خاصة مع تنامي العولمة والانفتاح التجاري، أصبحت إجراءات التسهيل الجمركي أداة إستراتيجية مهمة لدعم التبادل التجاري، تحفيز الإستثمار الأجنبي والمحلي، وتعزيز تنافسية المؤسسات الوطنية.

وفي الجزائر، عملت السلطات العمومية، وعلى رأسها الجمارك، على مواكبة التحولات الاقتصادية الدولية من خلال تبني مجموعة من الإجراءات القانونية تهدف إلى تبسيط المعاملات الجمركية، وتقديم امتيازات للمتعاملين الاقتصاديين. وقد تعزز الاهتمام بهذه التسهيلات ضمن سياق الإصلاحات الاقتصادية الرامية إلى تنويع مصادر الدخل الوطني وتقليل الاعتماد على صادرات المحروقات، وجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، والارتقاء بتصنيف الجزائر في مؤشرات الأداء التجاري على الصعيد العالمي.

غير أن فعالية هذه الإجراءات لا تقاس فقط بسرعة تنفيذها أو بحجم الإمتيازات المقدمة للمتعاملين الاقتصاديين، بل تقاس أساسا بمدى تأثيرها الاقتصادي الفعلي في تحسين مناخ الأعمال في الجزائر بشكل عام، سواء من خلال خفض التكاليف، دعم المؤسسات الاقتصادية، أو زيادة حجم الصادرات وتنويعها.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في سعيها إلى تقديم دور إجراءات التسهيل الجمركي في تعزيز الإقتصاد الوطني، وتبيان مدى فعالية السياسات الجمركية في تحسين مناخ الأعمال، ودمج الإقتصاد الوطني في السوق العالمية.

وتهدف إلى تسليط الضوء على أهم إجراءات التسهيل الجمركي المعتمدة في الجزائر وتحليل انعكاساتها على الاقتصاد الوطني.

ومن أجل كل هذا ارتئنا صياغة الإشكالية التالية:

-كيف تساهم إجراءات التسهيل الجمركي التي أقرها المشرع الجزائري في دعم الاقتصاد الوطني؟ وتندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية الآتية:

-ما المقصود بالتسهيلات الجمركية؟

- ماهي الإجراءات القانونية التي اعتمدها المشرع الجزائري في التسهيل الجمركي؟

-ماهي العلاقة بين التسهيلات الجمركية وتعزيز الاقتصاد الوطني؟

ولمعالجة هذه الإشكالية اتبعنا منهج تحليل المضمون كأحد المناهج الوصفية، باعتباره الأنسب لتحديد مفهوم التسهيلات الجمركية، تبيان الارتباط الموجود مع المصطلحات المشابهة لها، وإبراز أهدافها، بالإضافة إلى تحليل وتفسير النصوص القانونية المؤطرة لإجراءات التسهيل الجمركي في الجزائر، ودراسة آثارها على الاقتصاد الوطني.

وللإجابة على الإشكالية والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع اعتمدنا ثلاث محاور، خصصنا المحور الأول: للإطار المفاهيمي للتسهيلات الجمركية، وتناولنا في المحور الثاني: إجراءات التسهيل الجمركي في الجزائر، وعالجنا في المحور الثالث: دور التسهيلات الجمركية في تعزيز الاقتصاد الوطني.

2. إطار مفاهيمي للتسهيلات الجمركية

سنعالج من خلال هذا المحور مفهوم التسهيلات الجمركية، ارتباطها بالمصطلحات

المشابهة لها، وكذا الأهداف المرجوة من تبني هذه التسهيلات.

1.2 تعريف التسهيلات الجمركية:

تعرف التسهيلات الجمركية على أنها: " تخفيف إجراءات، تبسيطها، تخفيض آجالها وشكلياتها عن طريق تبني مجموعة من الآليات وقواعد عمل تجسد ميدانيا، مع اعتماد إجراءات أخرى في الجانب المالي عن طريق تعليق دفع الحقوق والرسوم الجمركية المستحقة أو الإعفاء منها، دون أن ننسى الامتيازات والخيارات الممنوحة لفائدة المتعاملين الإقتصاديين، أو تلك المقدمة في إطار برنامج العصرية والرقمنة في القطاع"¹.

جاء هذا التعريف شاملا للتسهيلات الجمركية، لكن يعاب عليه أنه أخرج الإمتيازات التي يحصل عليها المتعامل المتعاقد في إطار برنامج عصرية ورقمنة القطاع، باعتبارها امتيازات تخفف من الشكليات وتسرع عملية الإجراءات من خانة الإجراءات الإدارية التي تهدف إلى تسيير العمليات الجمركية.

وعليه فإن التسهيلات الجمركية هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات الإدارية التي تهدف إلى تسيير العمليات الجمركية من خلال تبسيط الإجراءات، تقليص آجال المعالجة، تخفيف الشكليات بما في ذلك الإمتيازات التي تمنح للمتعاملين الإقتصاديين في إطار برنامج تحديث القطاع أو رقمته، وأخرى مالية كالإعفاء من دفع الرسوم الجمركي أو إغفالها خاصة في مجال التصدير، وذلك عبر اعتماد آليات وقواعد عملية تطبق ميدانيا.

وهناك من يعتبر أن التسهيلات الجمركية تتجسد بوضع بعض التدابير لتقديم الدعم للمؤسسات وتيسير الانتعاش الإقتصادي، من خلال اعتماد آليات لتبسيط وتيسير الإجراءات الجمركية بهدف تقليل الوقت والتكلفة في حركة البضائع عبر الحدود، تحسين الرقابة، وضمان التحصيل الصحيح للإيرادات².

بمعنى أن التسهيلات الجمركية هي مجموعة من الإجراءات والخدمات الهادفة إلى تبسيط وتسريع عمليات الاستيراد والتصدير، من خلال تخفيض مدة مكوث البضائع في الموانئ والحدود، تقليل الوقت والتكاليف المرتبطة بالإجراءات الجمركية، دون الإخلال بمتطلبات الرقابة الأمنية أو الجبائية.

2.2 التسهيلات الجمركية والمصطلحات المرتبطة بها:

يرتبط مصطلح التسهيلات الجمركية ببعض المفاهيم الأخرى، لذا ارتئيْنَا ضرورة تمييز هذا المصطلح عن تلك المفاهيم، مع الإشارة إلى نوع التشابك والتداخل الذي يمكن أن يكون فيما بينهم.

1.2.2 التسهيلات الجمركية والتبسيط الجمركي: يقصد بالتبسيط الجمركي حسب اتفاقية كيوتو المعدلة اعتماد مجموعة من التدابير تعتمد على التقليل من الشكليات الإدارية إلى الحد الأدنى الضروري، بهدف تسهيل وتنسيق الإجراءات الجمركية حتى تصبح أكثر وضوحا وفعالية، لكن دون المساس بالرقابة المفروضة³.

بمعنى أن التبسيط الجمركي يخلص في التدابير التنظيمية الشفافة والإجرائية الفعالة التي تهدف إلى تقليل التعقيدات الإدارية في المعاملات الجمركية، مع المحافظة على الرقابة الجمركية.

ورغم الاختلاف الموجود بين المفهومين، حيث تعتمد التسهيلات الجمركية المقدمة للمؤسسات بهدف تحسين تنافسيتها ودعم دخولها للأسواق الدولية، على مجموعة من التدابير مثل: تبسيط إجراءات التخليص الجمركي، تطبيق الأنظمة الجمركية الاقتصادية، تفعيل نظام المتعامل الاقتصادي المعتمد⁴.

في حين يتلخص التبسيط الجمركي في تقليل التعقيد في الإجراءات الخاصة

بالجمركة، غير أنه لا يمكن تجاهل الارتباط والتكامل بينهما خاصة وأن التبسيط الجمركي جزء من الإجراءات الإدارية المعتمدة في التسهيلات الجمركية التي تهدف إلى تسهيل وتسريع كل العملية الجمركية بما في ذلك التبسيط.

2.2.2 التسهيلات الجمركية والإعفاء الجمركي: حسب نص المادة 213 من قانون الجمارك فإنه تعفى مجموعة من البضائع، اللوازم والأشياء من دفع الحقوق والرسوم عند الجمركة لأسباب دبلوماسية، اجتماعية، علمية، إنسانية، أو في إطار التبادل الثقافي⁵.

ووفق ما جاء في نص المادة 215 من قانون الجمارك، تعفى من الحقوق والرسوم الجمركية المحروقات ومشتقاتها المعدة لتموين البواخر والسفن الجزائرية، بإستثناء زوارق النزهة والرياضة⁶.

وتتص المادة 1/181 من قانون الجمارك أنه يمكن للعتاد المخصص للإستعمال المؤقت في عمليات الإنتاج أو إنجاز الأشغال أو النقل الداخلي، أن يستفيد من وقف جزئي للحقوق والرسوم.

وتضيف المادة 5/202 من نفس القانون أنه: "....يتم التخليص الجمركي للبضائع المذكورة أعلاه، مع الإعفاء من إجراءات الرقابة على التجارة الخارجية ومن دفع الحقوق والرسوم..."⁷.

مما سبق يستخلص أن الإعفاء الجمركي هو إجراء استثنائي ذو طبيعة مالية أو رقابية، يهدف إلى تخفيف العبء المالي والرقابي على أنشطة أو فئات معينة.

ورغم الاختلاف الموجود بين المفهومين إذ يركز الإعفاء الجمركي على تخفيف العبء المالي والرقابي فقط على فئات معينة أو أنشطة محددة ذات مصلحة عامة، بينما تتوسع دائرة تركيز التسهيلات الجمركية لتشمل إلى جانب تخفيف العبء المالي والرقابي، العديد من الإجراءات كتبسيط إجراءات التخليص الجمركي، وتطبيق الأنظمة الجمركية

الإقتصادية وغيرها، لا يمكن استبعاد الإرتباط الموجود بينهما حيث يعتبر الإعفاء الجمركي جزء من التسهيلات الجمركية المالية والإدارية.

3.2 أهداف التسهيلات الجمركية:

تعد التسهيلات الجمركية أداة إستراتيجية لدعم الإقتصاد الوطني، من خلال تبسيط الإجراءات، تخفيف تكاليفها، وتسريع حركة البضائع، ومن أبرز أهدافها:

1.3.2 دعم الشفافية ومحاربة الفساد الإداري: تهدف التسهيلات الجمركية إلى الحد من الإجراءات البيروقراطية بتبسيط الإجراءات الجمركية، تخفيف المعاملات الورقية، تقليل التعامل البشري إلى أدنى صورة باعتماد الإتصال الإلكتروني مع المتعاملين الإقتصاديين، بما يعزز الشفافية ويقلل من الفساد الإداري⁸.

2.3.2 تحسين الأداء المؤسسي لإدارة الجمارك: تشهد الإدارة الجمركية الجزائرية الحديثة تحولا استراتيجيا في مهامها الوظيفية، إذ أصبحت تؤدي دورا اقتصاديا متطور، يستدعي اعتماد آليات وتدابير جديدة تجسدت في التسهيلات الجمركية المقدمة للمتعاملين الإقتصاديين، الذين أصبح رضاهم أحد المؤشرات الأساسية لقياس كفاءة وفعالية الأداء الجمركي⁹.

3.3.2 تطوير التجارة الإلكترونية: شرعت الجمارك الجزائرية في اعتماد نظام معلوماتي جديد يتوافق مع أحدث التطورات التكنولوجية والمعايير الدولية، مما يساهم في تبسيط إجراءات التخليص الجمركي وتعزيز التبادل التجاري ودعم نمو التجارة الإلكترونية على الصعيدين الوطني والدولي¹⁰، لأن اعتماد هذا النظام المعلوماتي الجمركي يساهم في تسهيل التعاملات الإلكترونية والتجارة عبر المنصات الرقمية.

4.3.2 تعزيز الأمن الإقتصادي وحماية السوق الوطنية: تعمل إدارة الجمارك على

تعزيز الأمن الاقتصادي من خلال تسريع مرور السلع، تبسيط الإجراءات، تقليص آجال التخليص، تخفيف التكاليف، إزالة العوائق الإدارية أمام المتعاملين الاقتصاديين، دون التخلي عن دورها الرقابي الذي يحمي السوق الوطنية من كل ممارسات الغش والتهرب الجمركي¹¹.

3. إجراءات التسهيل الجمركي في الجزائر

تبنت إدارة الجمارك التسهيلات الجمركية في إطار دورها الجديد المتمثل في مرافقة المؤسسات الاقتصادية، بعدما كانت أدوارها منحصرة في تحصيل الرسوم والممارسات الرقابية، من خلال مجموعة من الإجراءات القانونية تتلخص في الآتي:

1.3 إجراءات تبسيط عملية الجمركة:

تسعى إجراءات تبسيط العملية الجمركية إلى تسهيل حركة السلع عبر الحدود من خلال تقليص آجال التخليص، الاستفادة من المزايا الممنوحة في إطار نظام المتعامل الاقتصادي المعتمد والأنظمة الجمركية الاقتصادية، إلى جانب تيسير إجراءات ترقية الصادرات.

1.1.3 إجراءات تخص تقليص آجال الجمركة: حيث خصص قانون الجمارك ومقررات

المدير العام للجمارك مجموعة من الإجراءات يمكن تلخيصها في:

- **تفعيل إجراء التصريح المسبق:** وفقا لنص المادة 86 مكرر من قانون الجمارك¹²، يمكن إيداع التصريحات المفصلة قبل وصول البضائع.

- **تفعيل إجراء التصريح المؤقت:** وفقا لنص المادة 1/86 من قانون الجمارك¹³، يجوز للمصرح وفق الشروط التي تحددها إدارة الجمارك، إيداع تصريح مؤقت عندما لا تتوفر لديه كل المعلومات أو الوثائق اللازمة للتصريح المفصل، على أن يلتزم بتقديم

البيانات أو الوثائق الناقصة خلال الآجال المحددة.

-تفعيل إجراء التصريح المبسط: وهو ذلك التصريح الذي يحتوي على جزء من المعلومات المدونة في التصريح المفصل، والتي تكون كافية لتحديد البضائع المعنية بالتصدير وقبول النظام الجمركي المطلوب، ووفقا لنص المادة 2/82 من قانون الجمارك¹⁴، فإن المدير العام للجمارك هو من يحدد الحالات التي يجوز فيها تعويض التصريح المفصل بتصريح شفوي أو مبسط، والشكل الذي يكون فيه وبياناته وشروطه.

-تفعيل إجراء التصدير المؤقت: تنص المادة 193 من قانون الجمارك¹⁵ على إمكانية التصدير المؤقت، الذي يسمح من خلاله بإخراج البضائع من الإقليم الجمركي بصفة مؤقتة نحو الخارج، لغرض محدد وفي أجل معين، مع إمكانية استيرادها لاحقا لنفس الهدف الذي صدرت من أجله، وذلك دون تطبيق تدابير الحظر ذات الطابع الإقتصادي.

- إيداع التصاريح الجمركية إلكترونيا: تنص المادة 91 مكرر من قانون الجمارك، على إمكانية إتمام الإجراءات الجمركية إلكترونيا عبر أرضية معلوماتية تفاعلية تدعى "الشباك الوحيد" مخصصة للتكفل بالوثائق والمعطيات المتعلقة بعمليات الاستيراد، التصدير، والعبور، كما يجوز وفقا لنص المادة 91 مكرر 1 من نفس القانون، اكتتاب التصاريح لدى الجمارك بالطريق الإلكتروني، ويمكن أن يعوض التوقيع التقليدي بوسيلة إلكترونية آمنة أو برمز تعريفي إلكتروني خاص بالمصرح، بما يضمن الثقة في المعاملات وسرعة تنفيذها¹⁶.

2.1.3 إجراءات تخص المتعامل الإقتصادي المعتمد: تمنح صفة المتعامل الإقتصادي المعتمد وفقا للمادة الأولى والثانية من المرسوم 93-12، لكل شخص طبيعي أو معنوي مقيم بالجزائر، يمارس نشاط الاستيراد والتصدير ويتدخل في ميادين انتاج السلع والخدمات، شريطة ألا يكون عليه أي سوابق شخصية خلال السنوات الثلاثة الأخيرة أو

لأحد ممثليه مع الجهات المعنية: الجمارك، الضرائب، التجارة، العمل والضمان الاجتماعي وباقي الهيئات المعنية بتأطير التجارة الخارجية، كما يجب ألا يكون في حالة إفلاس، تصفية أو تسوية قضائية، أو قد توقف عن النشاط، أو أعلن الصلح¹⁷.

وتنص المادة 89 مكرر 1 من قانون الجمارك¹⁸، على إمكانية منح إدارة الجمارك صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد بغية الاستفادة من التدابير التسهيلية، ويتعلق الامر ب¹⁹.

-التسهيلات المتعلقة بإجراءات الجمركة:

- مباشرة إدارة الجمارك عملية الجمركة من خلال فحص ميداني للبضائع بمقر المؤسسة (فحص عن بعد)

-توجيه التصاريح الجمركية نحو المسار الاخضر، الذي يتيح مرور البضائع منخفضة المخاطر دون فحص مادي، بهدف تسريع المعالجة وتعزيز الشفافية والنجاعة في العمل الجمركي.

-الاستفادة من التصريح المبسط للعبور البري D 15، عند تحويل البضائع خارج الاختصاص الجهوي، بغرض تسهيل حركة السلع وتسريع إجراءات نقلها بين مختلف المراكز الجمركية.

-التسهيلات المتعلقة بتبسيط الملف الإداري:

- قبول الصكوك غير المؤشرة للاستفاء الجمركي، كإجراء لتسيير المعاملات وتبسيط الإجراءات المالية المرتبطة بالتخليص الجمركي.

- حذف نسخة السجل التجاري ورقم التعريف الجبائي من الملف الإداري، ضمن إجراءات تبسيط الوثائق الجمركية، بهدف تخفيف الأعباء الإدارية وتسريع معالجة

- الاستفادة من الأنظمة الجمركية دون الحاجة إلى ترخيص مسبق في إطار تبسيط الإجراءات وتسريع عمليات التخليص، باستثناء الحالات المنصوص عليها في قانون الجمارك.

-تسهيلات متعلقة بالرقابة:

- منح إمتياز أولوية الرقابة الجمركية للبضائع التي يتم إخضاعها للفحص المادي في مقر المؤسسة، في إطار تسهيل الإجراءات وتحسين فعالية المعالجة الجمركية.

- إمكانية الاعفاء من الرقابة بواسطة جهاز المسح بالأشعة، أو إنجازها بالتوازي مع رفع البضائع، بهدف تسريع الإجراءات وتقليص آجال المعالجة الجمركية.

3.1.3 إجراءات الأنظمة الجمركية الاقتصادية: تهدف الأنظمة الجمركية الاقتصادية إلى وضع البضائع محل الاستيراد أو التصدير في إطار قانوني خاص، يتيح فترة زمنية محددة لتحقيق أهداف اقتصادية متنوعة، وتشمل هذه الأنظمة سبعة أنواع رئيسية هي: العبور، المستودع الجمركي، القبول المؤقت، إعادة التموين بالإعفاء، المصنع الخاضع للمراقبة الجمركية، التصدير المؤقت، ونظام استرداد الحقوق والرسوم. تمكن هذه الأنظمة من تخزين البضائع أو تحويلها، أو استعمالها، أو نقلها مع تعليق دفع الحقوق الجمركية والرسوم الداخلية على الإستهلاك، إضافة إلى توقيف تطبيق تدابير الحظر الاقتصادي²⁰.

3. 1 . 4 إجراءات ترقية الصادرات وفقا لنص المادة 86 مكرر 3 من قانون الجمارك²¹، فإنه يمكن لإدارة الجمارك الترخيص بجمركة البضائع الموجهة للتصدير وفقا لإجراءات مبسطة، تحدد بمقرر من المدير العام للجمارك وفي هذا الإطار نجد²²:

- تسهيلات متعلقة بإجراءات الجمركة

- يستفيد المتعاملون الاقتصاديون من المسار الأخضر، الذي يتيح الإعفاء من الرقابة الجمركية الآنية، مع إتمام إجراءات الرقابة في نفس اليوم، بالنسبة لعمليات تصدير المنتجات الفلاحية ذات الصلاحية المحدودة أو سريعة التلف، بغرض الحفاظ على جودتها وضمان انسيابية عملية التصدير.

- تستكمل الإجراءات الجمركية في أجل 48 ساعة بالنسبة للمنتجات العادية وغير الفلاحية، وذلك في إطار تسريع عملية التخليص وتحسين نجاعة الأداء الجمركي.

- التصدير من أجل البيع بالإيداع: والذي يقصد به السماح بالتصدير المؤقت للبضائع نحو الأسواق الخارجية بغرض بيعها هناك، وذلك بعد الحصول على الموافقة المسبقة لمصالح الجمارك، في إطار تنشيط المبادلات التجارية الخارجية وتسهيل تسويق المنتجات الوطنية.

- يتم اكتتاب التصريح بالتصدير على مستوى المكتب الجمركي الداخلي الأقرب من موقع المتعامل، ويعد هذا التصريح في آن واحد: رخصة لنقل البضائع داخل النطاق الجمركي، وتصريحا بالعبور من المكتب الداخلي إلى مكتب الخروج، وذلك في إطار تنظيم حركة البضائع وتبسيط إجراءات التصدير.

- المعالجة الجمركية للبضائع في حالة عودتها: وفقا لنص المادة 213 من قانون الجمارك²³، في حالة رجوع البضائع يمكن الاستفادة من الإعفاء على الحقوق والرسوم عند إعادة استيرادها، بشرط أن تقدم كما كانت عند تصديرها، وألا تكون قد تعرضت لأي تلاعب فيما يخص شروط تخزينها، وأن يتم إلغاء أو تعويض كل إمتياز منح عند تصديرها.

-تسهيلات متعلقة بالرقابة

- الإستفادة من إجراءات رقابة سريعة وخفيفة، مع إمكانية الإعفاء من الرقابة عبر جهاز المسح بالأشعة بالنسبة للبضاعة التي فحصت من قبل، أو الخاصة بمتعامل اقتصادي معتمد، أو المستوفية للترخيص الجمركي الصحيح.

- وفقا لنص المادة 117 من قانون المالية 2021، تأجل معالجة النزاعات الناشئة بين المتعاملين الإقتصاديين وإدارة الجمارك، الناتجة عن التصدير، لتسريع وتبسيط سير العملية.²⁴

2.3 إجراءات تقليص الأعباء المالية للمتعاملين للإقتصاديين:

تعتبر الإعفاءات الجمركية ونظام الكفالة، إلى جانب دعم الصندوق الوطني لترقية الصادرات، والتسهيلات البنكية، من أبرز آليات التحفيز الاقتصادي التي تهدف إلى تخفيف الأعباء المالية عن المتعاملين الإقتصاديين وتشجيعهم على تطوير أنشطتهم الإستثمارية والتصديرية، نتناولها في الآتي:

1.2.3 الإعفاء من الحقوق والرسوم الجمركية: يستفيد المتعاملين الإقتصاديين بمجموعة من الإعفاءات، تخص أحيانا دفع حقوق ورسوم بضائع معينة، أشياء ولوازم عند الجمركة لعدة أسباب، كما يعفى المتعاملون من دفع الحقوق والرسوم عند التعامل بالمحروقات ومشتقاتها في إطار تموين البواخر والزوارق الغير موجهة للنزهة والرياضة، وحتى بالنسبة للعتاد المخصص في عمليات الإنتاج أو إنجاز الأشغال والنقل الداخلي وإعفاءات أخرى، بهدف تشجيع الإستثمار في هذه المجالات وتعزيز القدرة التنافسية لمؤسساتهم.²⁵

2.2.3 الكفالة: وفقا لنص المادة 119 من قانون الجمارك، تخصص الكفالة لضمان مبلغ الحقوق والرسوم وتحصيل الغرامات المحتملة المنجزة عن احترام الالتزامات المكتتبة،

غير أنه يمكن لإدارة الجمارك أن ترخص وفق الشروط التي تحددها:²⁶

- استبدال كفالات الضمان باكتتاب تعهد عام مكفول لصالح عدة عمليات من بينها المستودعات الخاضعة للرقابة الجمركية، أو بوديعة، أو بوثيقة محل محلها وتحتوي على ضمان كفالة اعتبارية، أو بوثيقة دولية مطابقة للنموذج المحدد بموجب الإتفاقيات الدولية التي انضمت إليها الجزائر، حسب كل حالة ووفقا للتنظيم المعمول به.

- الإعفاء من إيداع الكفالة فيما يخص عمليات:²⁷

- نظام القبول المؤقت للبضائع من أجل تحسين الصنع.

- نظام التصدير المؤقت للبضائع من أجل تحسين الصنع.

- نظام التصدير المؤقت للتغليفات الفارغة الخاصة بالبضائع عند التصدير.

- تحديد قيمة الكفالة القصوى المستحقة على جميع الأنظمة الجمركية الإقتصادية

بنسبة 10% من قيمة الحقوق والرسوم.

3.2.3 خدمات الصندوق الخاص بترقية الصادرات: يتكفل الصندوق الخاص بترقية

الصادرات بتكاليف مشاركة المؤسسات في المعارض والصالونات الدولية، إضافة إلى التكفل بجزء من نفقات نقل المنتجات الموجهة للعرض²⁸، لدعم ترقية الصادرات وتعزيز حضور المنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية.

4.2.3 التسهيلات البنكية: تستفيد المؤسسات المقيمة بالجزائر والناشطة في مجال

تصدير المنتجات المحلية الاستفادة من تسهيلات مصرفية، سواء كانت مرتبطة بالمشاركة في المعارض الخارجية أو بعمليات التصدير ذاتها²⁹، وذلك في إطار تشجيع المبادلات التجارية الدولية ودعم تنافسية الصادرات الوطنية.

4. دور التسهيلات الجمركية في تعزيز الاقتصاد الوطني

تلعب إدارة الجمارك دوراً محورياً في تعزيز الاقتصاد الوطني، فبتجاوز دورها التقليدي في تحصيل الرسوم أصبحت تساهم في خلق بيئة ملائمة للأعمال، من خلال اعتماد إجراءات التسهيل الجمركي، التي تساهم في تحقيق أهداف إستراتيجية، سننتاولها في الآتي:

1.4 رفع القدرة التنافسية للمؤسسات:

يعتمد المخطط الاستراتيجي للجمارك (2022-2024) على العديد من التسهيلات الإجرائية الجمركية، كأحد الركائز الأساسية لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر، ويشمل ذلك اعتماد تدابير تهدف إلى تقليص آجال رفع البضائع من المنافذ الجمركية، تقليل تكاليف مكوناتها، بما يساهم في خفض النفقات اللوجيستية وتحسين سرعة وصول المنتجات إلى الأسواق.³⁰

وتعتمد هذه الإستراتيجية على عدة آليات سبق تبيانها منها: رقمنة الإجراءات، تبسيط التصاريح المسبقة، الأمر الذي يحد من التأخيرات الإدارية ويزيد من فعالية العملية الجمركية، مما يحقق عدة فوائد للمؤسسات منها: خفض التكاليف التشغيلية، تسريع دورة الإنتاج والتوزيع، تحسين مستوى الخدمات المقدمة للعملاء والمستثمرين.

وهذه التسهيلات ليست مجرد إجراءات شكلية فقط، بل هي أداة استراتيجية لرفع القدرة التنافسية للمؤسسات ومنه دعم الاقتصاد الوطني.

2.4 تحفيز الإستثمار:

يضم النظام الجمركي في الجزائر مجموعة من الآليات التحفيزية التي تهدف إلى تعزيز الإستثمار، سواء كان ذلك متعلقاً بإنشاء مشاريع جديدة وإدخالها حيز التنفيذ، أو

توسيع الإستثمارات القائمة. ويمكن تصنيف هذه الآليات إلى فئتين: تحفيزات متعلقة بالإجراءات الإستثمارية، وأخرى متعلقة بطبيعة الإستثمار وآليات العمل.³¹

وتلعب التسهيلات الجمركية دورا محوريا ضمن هذه الآليات، حيث توفر بيئة ملائمة للمستثمرين من خلال تبسيط الإجراءات الجمركية، تسريع التخليص، وخفض التكاليف المرتبطة بالاستيراد والتصدير. كما تتيح هذه التسهيلات إمكانية الإستفادة من الأنظمة الجمركية الاقتصادية المصممة وفقا للنصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بالحوافز: كالإعفاءات، التخفيضات المؤقتة، وبرامج الدعم الجمركي للقطاع الإنتاجي.

وبذلك فإن التسهيلات الجمركية تعمل على تحفيز المستثمرين، سواء المحليين أو الأجانب، من خلال ضمان سلاسة العمليات التجارية وتقليل العقبات الإدارية، الأمر الذي يساهم بقوة في زيادة حجم الإستثمارات ورفع مستوى مساهمتها في التنمية الإقتصادية الوطنية.

3.4 المحافظة على توازن الميزان التجاري:

تأتي السياسة الجمركية في مقدمة الأدوات التي تعتمد عليها للحفاظ على توازن الميزان التجاري، تأتي، إذ تسعى من خلالها إلى تشجيع الصادرات عبر منح الإعفاءات الجمركية والحوافز المالية للبضائع المصدرة، بما يعزز القدرة التنافسية للمصدرين ويحفزهم على زيادة حجم صادراتهم. في المقابل، تستخدم الدولة الرسوم الجمركية المرتفعة على الواردات، وخاصة تلك المتعلقة بسلع الكماليات والمنتجات غير الأساسية.³²

تعتمد هذه السياسة آلية مزدوجة: دعم المنتج المحلي والمصدرين من جهة، والتحكم في الواردات غير الإستراتيجية من جهة أخرى، بما يساهم في تحقيق توازن أفضل بين الصادرات والواردات، والحفاظ على إستقرار الإقتصادي الوطني وتحفيز نموه المستدام من خلال حماية الصناعة المحلية وتشجيع الإنتاج الوطني.

في الختام، يتضح أن التسهيلات الجمركية تمثل أداة محورية في السياسة الاقتصادية الوطنية الحديثة، حيث تتجاوز كونها مجرد إجراءات إدارية لتصبح آلية إستراتيجية لدعم الاقتصاد الوطني. ومن خلال تمييزها عن المصطلحات المرتبطة بها، يظهر أن التسهيلات تجمع بين تبسيط الإجراءات، تسريع التخليص الجمركي، تخفيض تكايف الإستثمارات، تقليل الأعباء المالية للمؤسسات، وهو ما يشمل مصطلحي التبسيط والإعفاء الجمركي.

وتتعدد آليات التسهيل الجمركي في الجزائر لتشمل: آليات التبسيط الجمركي التي تغطي إجراءات تقليص آجال الجمركة ، إجراءات تخص المتعامل الاقتصادي المعتمد، إجراءات تطبق على الأنظمة الجمركية الاقتصادية ،إجراءات تهدف إلى ترقية الصادرات، وآليات تقليص الأعباء المالية للمتعاملين الإقتصاديين والتي تغطي: الإعفاء من الحقوق والرسوم الجمركية، نظام الكفالة، التكفل بالنفقات في إطار خدمات الصندوق الخاص بترقية الصادرات، والتسهيلات البنكية.

ويترتب على تطبيق هذه التسهيلات أثر ملموس على الاقتصاد الوطني، حيث تساهم هذه الأخيرة في: رفع القدرة التنافسية للمؤسسات، تحفيز الإستثمار، وتحقيق توازن الميزان التجاري.

وبهذا تبرز التسهيلات الجمركية كعنصر فعال في تحسين أداء إدارة الجمارك وتحسين بيئة الأعمال لمواكبة التطورات الاقتصادية المحلية والدولية، ودعم التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر.

وبناءً على ما سبق، تعرض الدراسة بعض الاقتراحات التي من شأنها جعل التسهيل

الجمركي أداة فعالة في تحسين مناخ الأعمال، دعم الصادرات، وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، تتمثل في:

- العمل على تبسيط الإجراءات الجمركية بشكل مستمر، بما يتوافق مع المعايير الدولية المعتمدة والمتجددة باستمرار، لضمان الانسجام مع متطلبات التجارة العالمية المتغيرة.

- تعزيز الرقمنة عبر تعميم الأنظمة الإلكترونية في مختلف العمليات الجمركية، لا سيما: في معالجة التصريحات، وإجراءات المراقبة، والتخليص الجمركي، بما يساهم في رفع كفاءة العمل الجمركي.

- التكوين المستمر لأعوان الجمارك والمتعاملين الاقتصاديين لضمان تطبيق فعال للتسهيلات الممنوحة.

6. الهوامش والمراجع

¹ كمال قاضي، (2025)، التسهيلات الجمركية المقررة لفائدة المتعاملين الاقتصاديين في مجال التصدير، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 24، العدد 01، ص19.

² عبد الباسط عروج، (2023)، تقييم ورقمنة التسهيلات الجمركية وآثارها على أداء المتعاملين الاقتصاديين، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 08، العدد 01، ص593.

³ المادة 2، المادة 3 من المرفق العام لاتفاقية كيوتو المعدلة، الصادرة عن منظمة الجمارك العالمية، بروكسل، 1999، على الموقع: <https://almeezan.qa>

⁴ Jugurta AIT KHEDDACHE, (Martch 2023), Evaluation of customs facilitations implemented by Algerian customs, Finance and Business Economics Review, Volume7, Number1, p350.

⁵ المادة 213 من القانون 04-17، المؤرخ في 16 فبراير 2017، المعدل والمتمم للقانون 07-79، المتضمن قانون الجمارك، الجريدة الرسمية، العدد 11.

- ⁶ المادة 215 من القانون 04-17، مرجع سابق.
- ⁷ المادة 5/202 من القانون 04-17، مرجع سابق.
- ⁸ محمود مجدي بريري محمد، (2024)، أثر الفساد على كفاءة التخليص الجمركي، المجلة العربية للإدارة، المجلد 44، العدد 01، ص.ص، 163، 164، على الموقع: aja.journals.ekb
- ⁹ السعيد غمشي، العربي مهدي، (فيفري 2022)، الإصلاح الجمركي مجالاته وأدواته- حالة الجزائر-، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية- جامعة وهران 2، المجلد 09، العدد 02 خاص، ص 341.
- ¹⁰ فريال فراح، (أكتوبر 2021)، رقمنة إدارة الجمارك الجزائرية وخدمة الانتقال من Sigad إلى E-Douane مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 02، ص 192.
- ¹¹ شهناز رفاوي، (أكتوبر 2020)، دور الجمارك الجزائرية في حماية المنتج الوطني بين حتمية التسهيلات الجمركية وضرورة الرقابة، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 12، العدد 02، ص 465.
- ¹² المادة 86 مكرر من القانون 04-17، مرجع سابق.
- ¹³ المادة 1/86 من القانون 04-17، مرجع سابق.
- ¹⁴ المادة 2/82 من القانون 04-17، مرجع سابق.
- ¹⁵ المادة 193 من القانون 04-17، مرجع سابق.
- ¹⁶ المادتين 91 مكرر، 91 مكرر 1 من القانون 04-17، مرجع سابق.
- ¹⁷ المادتين 01، 02 من المرسوم التنفيذي رقم 12-93، المؤرخ في 01 مارس 2012، المحدد لشروط وكيفية الاستفادة من صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد لدى الجمارك، الجريدة الرسمية، العدد 14.
- ¹⁸ المادة 89 مكرر 1 من القانون 04-17، مرجع سابق.
- ¹⁹ جيلالي حوينيته، (2022)، التسهيلات الجمركية محفز للإستثمار، مداخلة مقدمة بالتعاون بين المديرية الجهوية للضرائب قسنطينة وجامعة قسنطينة 1، على الموقع: Fac.umc.edu.dz
- ²⁰ كريم خديم، بوحفص حاكمي، (2022)، التسهيلات الجمركية في الجزائر ودورها في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2000-2018)، مجلة آفاق علمية، المجلد 14، العدد 01، ص.ص، 731، 732.

²¹ المادة 86 مكرر 3 من القانون 04-17، مرجع سابق.

²² جيلالي حوينيته، مرجع سابق.

²³ المادة 213 من القانون 04-17، مرجع سابق.

²⁴ جيلالي حوينيته، مرجع سابق.

²⁵ المواد 213، 215، 1/181، من القانون 04-17، مرجع سابق.

²⁶ المادة 119 من القانون 04-17، مرجع سابق.

²⁷ جيلالي حوينيته، مرجع سابق.

²⁸ الإجراءات والتسهيلات على موقع وزارة الشؤون الخارجية: File:///C:/User/ThinkPAd/Desktop/.

²⁹ المرجع نفسه.

³⁰ عبد الباسط عروج، مرجع سابق، ص 593.

³¹ نبيل جحا، (2024)، التسهيلات والحوافز الجمركية لترقية الإستثمار في الجزائر ضمن إطار القانون 18-22،

مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 09، العدد 02، ص 199.

³² كريم خديم، بوحفص حاكمي، مرجع سابق، ص.ص، 729، 730.